

في ظل جائحة فايروس كورونا COVID-19، والازمة الاقتصادية .. الزراعة هي الحل عبر تفعيل دور القطاع الزراعي

الاستاذ الدكتور خالد حمد امين ميرخان
الاستاذ المساعد الدكتور علي شوكت احمد
قسم المحاسبة
جامعة جيهان - اربيل

- في الظروف الراهنة التي تواجه العالم جائحة كورونا COVID-19 والتي خلفت مشاكل عدة فرضت علينا إعادة النظر في :
 - **القطاع الصحي** لدراسة كيفية الوقاية والعلاج وإيجاد اللقاح الواقي من الفيروس،
 - **سياسات الدولة لإدارة القطاعات الأخرى** وتحمل المسؤولية الاجتماعية لمواجهة هكذا مواقف .
 - ومن خلال هذا السيمينار سنركز على القطاع الحيوي الذي يعتبر الحل الأساس والذي لا يقل أهمية عن القطاع الصحي ألا هو **القطاع الزراعي** الذي :
 - يوفر المناعة للمقاومة من الفيروسات ومنها الفيروس COVID-19 .
 - يوفر الجانب الغذائي لفئات المجتمع المختلفة.
 - يوفر متطلبات البيئة النظيفة للسياحة وجمالية المدن من خلال الأحزمة الخضراء.
 - يمد القطاع الصناعي بمستلزمات الانتاج ويحقق اسس الصناعة الزراعية.
- اننا نوكد مراراً على اهمية عدم الاعتماد على الاقتصاد الريعي الذي أثبت عدم جدواه في مواجهة مشكلات المستقبل . لذا سيتم استعراض أهم الجوانب الاقتصادية للقطاع الزراعي عبر تشخيص الأسباب وبيان الحلول والنتائج خلال المحاور الآتية:

المحور الأول: تقييم واقع القطاع الزراعي في العراق

يمتاز القطاع الزراعي بالخصائص الآتية :

- **ملوحة الأراضي الزراعية** حيث بلغت مساحة الأراضي عديمة الانتاجية في العراق ما يقرب من 30 الف هكتار (70%) تقريبا ، وهي تشكل اكثر من نصف مساحة العراق الاجمالية .

- **شحة مياه الري** : انخفضت كميات المياه الواردة للعراق من 77 مليار متر مكعب سنويا خلال ثمانينات القرن الماضي الى اقل من 30 مليار متر مكعب سنويا خلال العشرين سنة الماضية

- **التلوث البيئي**: هناك مجموعة من العوامل ساهمت في تلوث البيئة سببها:
(1) الحروب وما نجم عنها من انبعاثات واشعاعات مضرّة بصحة الانسان والحيوان والنبات والبيئة ، (2) تجريف مساحات واسعة من البساتين وتحويلها الى اراضي سكنية.

المحور الثاني: تحديات الاستثمار في القطاع الزراعي

: وتتركز في البنى التحتية للقطاع الزراعي وتشمل

1. قطاع الكهرباء
2. مشاريع الري والبزل
3. الفساد المالي والاداري
4. ضعف اداء السياسات المالية والادارية والنقدية والتجارية
5. توقف التنمية الزراعية

السياسات المالية والنقدية والتجارية الزراعية

السياسات المالية

اتسم الاقتصاد العراقي بعدم الاستقرار وعدم وضوح السياسات الاقتصادية الكلية فضلا عن التداخل والتعارض بين ادوات السياسة المالية والسياسة النقدية وانعكاسها السلبي على القطاع الزراعي العراقي

الايادات المالية العالية من صادرات النفط لم تنعكس على تخصيصات القطاع الزراعي (منذ 2003 بلغت من 1-8 بالالف من الموازنة وفي اقليم كردستان كانت بحدود 2) بالالف

الضرائب لم تكن واضحة ولا مرنة ولم تساهم في جذب الاستثمار لكونها ضعيفة ولم تطبق قانون التعريفية الكمركية

السياسات النقدية

بعد العام 2003 تم تحرير السياسة النقدية وفق الية السوق ومنح البنك المركزي استقلالية واستخدمت الية بيع العملة بالمزاد .

فكيف كان تأثير ادوات السياسة النقدية على القطاع الزراعي :

سعر الفائدة : المصرف الزراعي هو اكثر المصارف تاثرا لكونه يعتمد اساسا على تخصيصات الموازنه العامة للدولة

تاثرت القروض الممنوحة بالتحول الى نظام الصيرفة) الشاملة مما ادى الى عزوف المزارعين عن العمل الزراعي بسبب ارتفاع كلف الانتاج عن (المستورد).

القطاع المصرفي العراقي : يتالف من مجموعة المصارف التجارية الحكومية

(الرافدين، الرشيد، العراقي للتجارة ، ومجموعة المصارف الاهلية ، 32

مصرف +18 في 6 اجنبي ، مع المصارف المتخصصة - الزراعي والصناعي

القطاع المصرفي في إقليم كوردستان هو الآخر اتسم بالاتي:

- لم تكن هناك أي ملامح لسياسة مصرفية محددة تسير عليها في هذه الفترة.
- تم إنشاء البنك المركزي فرع الإقليم 1992 ولكن لم يمارس من مهام البنك المركزي الا الاسم فقط وكان بمثابة إدارة عامة للمصارف.
- كانت مساهمة المصارف في التنمية ضعيفة جداً لأن 82% من الافراد لا يمتلكون أية حسابات في المصارف التجارية وان 18% من الافراد يمتلكون حسابات ومعظمها ودائع جارية.
- انخفاض الوعي المصرفي ، وفي استبيان اجري في الاقليم تبين ضعف التعريف الاعلامي بالمصارف (8.1%) ، عدم رغبة المواطنين بسبب انعدام الثقة للتعامل معها (14.2%) ضعف التعامل مع المصارف بسبب الواعز الديني (11.8%)

سعر الصرف : غياب سياسة حماية المنتج المحلي

- تقلبات اسعار الصرف كان لها تاثير سلبي على انتاجية راس المال
- تقييم سعر الصرف باعلى من قيمته الحقيقية ادى ، الى تشجيع الاستيراد ، وتقييمه باقل من قيمته ادى الى ارتفاع اسعار المنتجات الزراعية المحلية وكلف مستلزمات الانتاج وقلة الطلب عليها

السياسة التجارية

عند مقارنة تجارة العراق الزراعية نجد ان معدل الصادرات الزراعية منذ 2003 تشكل 0,2% من اجمالي الصادرات في حين تشكل الواردات ما يقارب 4,7% من اجمالي الواردات . اذن لدينا ضعف في هيكل الصادرات مقارنة بهيكل الواردات لنفس السلع , وهذا يعني ان العراق يعاني من ازدياد الفجوة

توقف التنمية الزراعية

القطاع الزراعي شهد تدهورا ملموسا من خلال حجم الفجوة الغذائية والاعتماد على الاسواق العالمية لاستيراد معظم الاغذية وبنسبة قد تصل %، الى ٨٠

نستنتج مما تقدم ان البيئة الزراعية طاردة وليست جاذبة للاستثمار

حيث زيادة المخاطر الاستثمارية الزراعية من جهة) وانخفاض العائد على الاستثمار من جهة اخرى مما (يعني ضعف التوجه نحو الاستثمار الزراعي

في ظل هذه التحديات الخطيرة استفاق العراقيون على من يهدد حياتهم بالموت سواء بسبب فايروس كورونا او بسبب التدهور المتوقع للاقتصاد ، فماذا ينبغي لنا ان نقدم للمجتمع حاليا وفي المستقبل :

- حاليا .. التكافل الاجتماعي

- في المستقبل :

1. تشريع القوانين اللازمة لتفعيل الاستثمار (قانون حماية المنتج الوطني ، قانون دعم الصادرات وغيرها)
2. اعادة البنى التحتية التي تخدم العملية الزراعية (الكهرباء ، مشاريع اري والبزل ، السدود ، الخزانات ، مكافحة التصحر، الطاقات الخزنينة)
- 3.تحسين الاداء المالي والنقدي والتجاري بما يخدم الانتاج الزراعي.

4.. تخصيص نسبة مئوية لاتقل عن 5% من ايرادات الدولة للقطاع الزراعي مع تنشيط عمل المصرف